مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع السادس للجنة الخبراء

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثلاثون للجنة الخبراء

الاجتماع السنوي المشترك الرابع لمؤتمر وزراء المالية
والاقتصاد للاتحاد الأفريقي ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الإفريقيين للجنة الاقتصادية لأفريقيـــا
أديس أبابا (إثيوبيا)
24-29 مارس 2011

التوزيع: عام
E/ECA/COE/30/13
AU/CAMEF/EXP/13(VI)
التاريخ: 22 فبراير 2011

الأصل: انجليزي

إنشاء المؤسسات المالية:

التقدم المحرز

اقتراح من مفوضية الاتحاد الأفريقي

1-تم إحراز تقدم ملحوظ في عملية إنشاء المؤسسات المالية الثلاث المنصوص عليها في المادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد. ويعتبر هذا التقدم المحرز ثمرة الجهود المتضافرة التي بذلتها المفوضية والدول الأعضاء المعيّنة لاستضافة هذه المؤسسات وهي: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بالنسبة لبنك الاستثمارالأفريقى، والكاميرون بالنسبة لصندوق النقد الأفريقي، ونيجيريا بالنسبة للبنك المركزي الأفريقي.

بنك الاستثمار الأفريقي:

2-بعد قيام رؤساء الدول والحكومات باعتماد بروتوكول البنك ونظامه الأساسي، تم تقديم هذه النصوص إلى الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق عليها. وتبرز احتياجات التمويل الضخمة لأفريقيا الطابع العاجل لهذه التصديقات. وسيساهم بنك الاستثمار الأفريقي، بقدر كبير، إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى المقرّر إنشاؤها، في التخفيف من حدّة الصعوبات المالية التي تواجه معظم البلدان الأفريقية.

3-لتسهيل الإنشاء الفعلي لهذا البنك، يجب استرعاء انتباه جميع الدول الأعضاء بشأن ضرورة الحصول على ما لا يقل عن 15 تصديقا على هذه الوثائق القانونية، طبقا للأحكام المعمول بها في الاتحاد الأفريقي. غير أنه، لم يوقع على هذه النصوص حتى اليوم سوى 15 بلدا ولم يصدق عليها سوى بلد واحد. وعليه، إذا ما تم الحصول على التصديقات الـــ15 وتم التعجيل بدفع الحصص المكتتبة في رأسمال بنك الاستثمارالأفريقي، فمن الممكن أن يشرع هذا الأخير في العمل في المستقبل القريب.

صندوق النقد الأفريقي :

4- عرض فريق الخبراء الاستشاريين في نهاية سنة 2010 الاقتراحات المتعلقة بمختلف النصوص المؤسسة لهذه الهيئة المالية، على المفوضية. وتم تقديم هذه النصوص التي قام ببحثها اجتماع للخبراء المستقلين، إلى المؤتمر الاستثنائي لوزراء الاقتصاد والمالية المنعقد في ياوندي في ديسمبر 2010 والذي رأى أنه من الضروري تحسين نوعية ومضمون هذه النصوص والتماس رأي وزراء العدل قبل عرضها للبحث من جديد.

5- تتعلق النصوص التي تم إعدادها بالبروتوكول والنظام الأساسي والملاحق التي تحدد رأس مال البنك وهيكله وحق التصويت للبلدان الأعضاء والإطار الاستراتيجي لتطوير هذه المؤسسة. وكان من المفروض أن يتم تقديم هذه النصوص إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال قمة يناير/فبراير 2011 لبحثها واعتمادها.

البنك المركزي الأفريقي

6- فيما يتعلق بالبنك المركزي الأفريقي، وبعد التوقيع على الاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة التوجيه وتعيين السلطات النيجيرية لبنك نيجيريا المركزي كمسؤول وطني في تنفيذ هذا المشروع القاري، قامت سلطات هذا البلد والمفوضية بالافتتاح الرسمي لمكاتب هذه اللجنة.

7- سمح توفير المكاتب والتجهيزات من قبل حكومة نيجيريا بالشروع في تعيين جزء من موظفي اللجنة (تم تعيين عضوين وهما حاليا في أبوجا). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات جارية مع اتحاد البنوك المركزية الأفريقية حول استكمال تعيين عدد الخبراء. كما أن سلطات البلد المضيف، نيجيريا، منحت مخصصات بقيمة 500.000 دولار، تم تلقيها من بنك نيجيريا المركزي، للمساعدة على تنفيذ هذا المشروع. وسيخصص جزء من هذا المبلغ (200.000 دولار) للإستراتيجية المشتركة، والجزء الأخر (300.000 دولار) لإدارة لجنة القيادة.

8- أما بالنسبة لبرنامج عمل لجنة التوجيه، فمن المقرر أن يستغرق تنفيذه وقتا أطول. ويعتبر إصدار العملة الموحدة مسألة بالغة الصعوبة لأنها تمس أحد رموز سيادة الدول. لهذا السبب، سيعكف الخبراء في البداية، على تقديم إيضاحات نظرية وعملية للمفوضية بخصوص أفضل السبل التي يتعين إتباعها للوصول إلى إقرار عملة أفريقية موحدة. وتود المفوضية أن تغتنم هذه المناسبة لتعرب عن شكرها لسلطات نيجيريا على الدعم الفني والمالي الذي قدمته إلى لجنة التوجيه للبنك المركزي الأفريقي.

—